|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **ادارة اعمال**  | Department |
| **حمد عبد الحسين راضي الخالدي** | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| **تاثير الاليات الداخلية للحاكمية في الاداء والمخاطرة المصرفية لعينة من المصارف الاهلية العراقية – دراسة تحليلية للمدة من 2005 – 1992** | Thesis Title  |
| **1428هـ 2008 م** | Year |
|  **سعت هذه الدراسة الى اختبار تأثير آليات حاكمية المصارف الداخلية في كل من مؤشرات الاداء المصرفي والمخاطرة المصرفية , وذلك عبر اختيار عينة عمدية من المصارف العراقية ( القطاع الخاص ) يبلغ عددها (5) مصارف , وقد شملت الدراسة المدة من عام 1992 الى عام 2005 .** **ان الدراسة قد آثرت استخدام (4) انواع من آليات الحاكمية الداخلية التي تحظى بتطبيق واسع من لدن المصارف التجارية وهي : آلية مجلس الادارة , وآلية تركز الملكية , وآلية التعويضات المالية , واخيراً آلية معدل كفاية رأس المال , وذلك سعياً وراء ابراز الدور الذي تلعبه هذه الآليات في تدعيم استقرار النظام المالي والمصرفي العراقي من جهة , وتجنيب المصارف الخاصة من تعرضات المخاطر المصرفية , وما يترتب على ذلك من تحقيق المبادلة Trade – off بين المخاطرة والعائد المصرفي من جهة اخرى .** **تضمنت الدراسة استخدام (10) مؤشرات للأداء المصرفي هي : معدل العائد على الموجودات , ومعدل العائد على حق الملكية , وهامش الفائدة الصافي , وهامش الدخل الصافي , ومعدل دوران الموجودات , ومضاعف الرافعة المالية , ومعدل العائد على الودائع , ومعدل العائد على الاموال المتاحة , ومعدل القوة الايرادية للموارد المتاحة , وربحية السهم العادي .اما في جانب المخاطرة المصرفية فقد استخدمت الدراسة (3) مؤشرات لقياس المخاطر هي : المخاطرة الائتمانية , ومخاطرة سعرالفائدة , ومخاطرة السيولة . علماً ان نتائج هذه المؤشرات في المصارف عينة الدراسة قد جسدت في معظمها نتائج تحليل مؤشرات المصارف العربية والاجنبية كما اظهر التحليل الاحصائي قبول فرضية الدراسة التي نصت على انه "يتأثر كل من الاداء المصرفي والمخاطرة المصرفية في مصارف القطاع الخاص في العراق وبدرجة كبيرة بآليات حاكمية المصارف الداخلية " وخلصت الدراسة الى مجموعة استنتاجات اهمها تخلف القطاع المصرفي العراقي عن مواكبة التطورات المالية والمصرفية العالمية التي شهدتها الصناعة المصرفية في مجال حاكمية الشركات في المصارف , وابتعاده عن الوقوف على اجندة الاصلاحات في المنظومة المؤسسية ( الحاكمية ) للعديد من الدول التي تبنت المبادرات الدولية لاصلاح الاطر القانونية والتنظيمية والرقابية الداعمة لبناء وتعزيز انظمة حاكمية جديدة . وتوصلت الدراسة ايضا ً الى مجموعة توصيات اهمها ضرورة قيام البنك المركزي العراقي باصدار القواعد والنظم التي تكفل توافر الاليات التي تؤمن الالتزام بممارسات الحاكمية الجيدة في المصارف وبالاسلوب والشكل الذي يتناسب مع طبيعة التحولات الجذرية التي يشهدها النظام المصرفي العراقي منذ عام 2003 وذلك في اطار المعايير الدولية الصادرة عن لجنة ( بازل ) للرقابة المصرفية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.** |  Abstract  |